

Distr.: General
6 March 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٩ (٢٠١٣)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لغاية ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ وطلب موافاته كل ثلاثة أشهر بآخر المستجدات فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقرير المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/651) وحتى ٦ آذار/مارس ٢٠١٤. ويقدم أيضاً آخر ما استجد من معلومات عن تنفيذ القرار ٢١٣٢ (٢٠١٣) الذي أقر فيه المجلس زيادة مؤقتة في القوام العام لقوة البعثة تتم عن طريق التعاون بين البعثات ومن أجل دعم حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية خلال الأزمة التي نشبت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - في تقريره السابق عن جنوب السودان، أُلقيتُ الضوء على الانقسامات داخل الحزب الحاكم وهو الحركة الشعبية لتحرير السودان. وذكرتُ أن تلك الانقسامات يُحتمل أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وأهبتُ برئيس جنوب السودان، سلفاً كبير، أن يواصل بذل جهود المصالحة قبل اجتماع مجلس التحرير الوطني للحزب الذي كان من المقرر عقده قبل نهاية عام ٢٠١٣.

٣ - ومما يؤسف له أن الجهود الجماعية المبذولة لتسوية الخلافات بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي دعمتها بلدان المنطقة مع الشركاء الدوليين وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لم يكتب لها النجاح. فبحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، زادت حدة التوتر بين الرئيس ونائبه السابق، ريك مَشَار، وقادة كبار

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120314 120314 14-24980 (A)



آخرين في الحركة. وفي مؤتمر صحفي عُقد في ٦ كانون الأول/ديسمبر، اهتم السيد مَشار الرئيس علناً بعدة أمور، منها ميله إلى الديكتاتورية وانفراده باتخاذ القرارات. وردّ نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والنائب الحالي لرئيس جنوب السودان، جيمس واني إيقا، على تلك الادعاءات في ٨ كانون الأول/ديسمبر، واصفاً إياها بأنها لا أساس لها من الصحة ومحدراً الجميع من التحريض على التمرد.

٤ - ولما انعقد أخيراً اجتماع مجلس التحرير الوطني التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بعد تأجيله مرات عديدة، بلغت الخلافات بين قادة الحزب ذروتها. وكان مقرراً أن يُعقد الاجتماع على مدى ثلاثة أيام لتمكين المشاركين من مناقشة وثائق الحزب الأساسية، بما فيها بيانته ودستوره، وإقرارها. وبعد مناقشة حادة استمرت يوماً كاملاً، تغيب السيد مَشار وبعض أعضاء المجلس الآخرين عن الجلسة التالية التي عُقدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر واعتمد فيها الحزب الوثائق المذكورة.

٥ - وفي مساء ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اتخذت الأحداث منعطفاً عنيفاً. فقد نشب القتال بين عناصر مختلفة من الحرس الرئاسي في ثكناته الكائنة في جوبا، بالقرب من مكان انعقاد اجتماع مجلس التحرير الوطني. وتعدّر على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التحقق بالضبط من أسباب اندلاع القتال. إلا أن الرئيس عُقد مؤتمراً صحفياً في صباح ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وصف خلاله القتال الذي اندلع عشية اليوم السابق بأنه محاولة انقلاب تقف وراءها قوات متحالفة مع السيد مَشار. وقد رفض السيد مَشار، الذي فرّ من جوبا لدى اندلاع القتال، الاتهامات التي وُجّهت إليه بمحاولة الانقلاب على الرئيس، قائلاً إن القتال نشب نتيجة لشجار وقع بين قوات الحرس الرئاسي في الثكنات، وإن الحكومة تتخذ من هذه الاتهامات ذريعةً للقبض على معارضيه السياسيين.

٦ - وامتد القتال بسرعة إلى مقر القيادة العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان ومنشآت عسكرية أخرى. وبحلول ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كان قد انتقل إلى خارج الثكنات ليصل إلى المناطق السكنية في العاصمة حيث أدى إلى وقوع مواجهات بين أنصار الجانبين وأسفر عن مقتل الكثيرين وانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع. ولجأ الآلاف من المدنيين الفارين وأفراد قوات الأمن الوطني الهاربين من الخدمة إلى قواعد البعثة طلباً للحماية، بينما أعلنت الحكومة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر أنها ألقت القبض على ١١ شخصاً اتهمتهم بتدبير محاولة الانقلاب بالتواطؤ مع السيد مَشار. وكان معظمهم قد شارك مع السيد مَشار في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

٧ - وتواصل القتال في الأيام اللاحقة فامتد إلى ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة. واعتري الانقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي أُدمجت فيه بغير سيطرة محكمة

ميليشيات متعددة، إذ انشق القادة واتخذ ضباط الصف مواقف مناوئة للعناصر الموالية للرئيس ورفاقهم من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقُتل المدنيون بأعداد كبيرة على يد قوات من الجانبين، مع استمرار الانشقاقات في صفوف القوات واتساع رقعة القتال.

٨ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلن السيد مَشار للصحافة أنه وجّه نداءً إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يحثهما فيه على الإطاحة بالرئيس. وبعد ذلك بيومين، أي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن للصحافة أنه تمرد على الحكومة. وفي ٣ شباط/فبراير، صرّح للصحافة بأنه شكّل جماعة "مقاومة" لمحاربة الحكومة. وأصبحت قوات المعارضة المسلحة تُعرف باسم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة، بعد أن تفاوض ممثلو السيد مَشار على اتفاق لوقف الأعمال العدائية ووقعوا عليه في أديس أبابا، إثيوبيا، تحت ذلك الاسم.

٩ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قام وفدٌ من مجلس وزراء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بزيارة جوبا سعياً إلى احتواء الأزمة وإقناع الأطراف بتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. واجتمع الوفد برئيس جنوب السودان والجهات الفاعلة السياسية للوقوف مباشرة على أسباب نشوب الأزمة واستكشاف سبل التدخل الممكنة. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، زار جوبا وفدٌ ثانٍ من الهيئة بقيادة رئيس كينيا أوهورو كينياتا ورئيس وزراء إثيوبيا هailي ماريام ديسلين، لإجراء محادثات مع رئيس جنوب السودان وأعضاء الحكومة وقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان المحتجزين، من أجل مواصلة تقصي الأسباب الجذرية للتراع ومناقشة أفضل السبل إلى معالجتها. وقد توجّهت هذه الجهود بعقد مؤتمر قمة استثنائي للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في نيروبي. وعيّن المشاركون في مؤتمر القمة ثلاثة مبعوثين خاصين (السفير سيوم مسفين من إثيوبيا، والفريق أول لازارو سومبيو من كينيا، والفريق أول محمد أحمد مصطفى الدابي من السودان) لتقديم الدعم على نحو يشمل الجميع إلى حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة، كما سماها أعضاؤها، من أجل التوصل إلى حل شامل للأزمة والبدء في حوار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

١٠ - وبعد إجراء مشاورات فردية ومحادثات بالوكالة ومحادثات مباشرة، استهلّت الهيئة الحكومية الدولية عملية التفاوض الرسمي بين الطرفين في أديس أبابا في ٤ كانون الثاني/يناير. وبعد محادثات استغرقت نحو ٢٠ يوماً، أبرمت الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، اتفاقي وقف الأعمال العدائية

ووضع المحتجزين، فمهد الطرفان بذلك الطريق لإجراء حوار شامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية. وأكدت الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني اهتمامها الشديد بالمشاركة في الحوار الوطني بشأن سبل المضي قدماً. واستؤنفت المرحلة الثانية من عملية الحوار السياسي والمصالحة الوطنية في أديس أبابا في ١٠ شباط/فبراير. وفي أثناء ذلك، يتواصل القتال في مواقع مختلفة ويظل الجانبان منتهكَيْن لاتفاق وقف الأعمال العدائية.

١١ - وفي ١١ شباط/فبراير، استؤنفت في أديس أبابا المرحلة الثانية من عملية الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وانتهت في ٣ آذار/مارس. وتوصل الطرفان في هذه الجولة إلى اتفاق بشأن طرائق عمل آلية الرصد والتحقق، وناقشا سبل المضي قدماً بعملية الحوار الوطني والمسائل المتعلقة بالحركة الشعبية لتحرير السودان. ومن المتوقع أن يعاود الطرفان الاجتماع في وقت لاحق من شهر آذار/مارس لإجراء محادثات. وفي أثناء ذلك، يتواصل القتال في مواقع مختلفة ويظل الجانبان منتهكَيْن لاتفاق وقف الأعمال العدائية.

ثالثاً - الحالة الأمنية

ألف - بداية الأزمة الراهنة وتطورها

١٢ - كان لنشوب الأزمة السياسية وتفكك قوات الأمن آثار مختلفة على الولايات العشر التي يتكون منها جنوب السودان. وتباينت أيضاً آثار ذلك على السكان المدنيين من ولاية لأخرى. فقد شهدت أربع من ولايات جنوب السودان العشر، وهي جونقلي والوحدة وأعلي النيل ووسط الاستوائية، أشد أعمال القتال منذ اندلاع الأزمة الراهنة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. واستقبلت ولاية البحيرات وولاية واراب آلاف النازحين فراراً من القتال الدائر في ولايتي جونقلي والوحدة، على التوالي. أما الولايات الأربع المتبقية (شرق الاستوائية، وغرب الاستوائية، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال) التي لم تكن مسرحاً للقتال، فاقترص تأثيرها بالأزمة حتى الآن على حالات نزوح محدودة من ولايات أخرى وبعض حالات الانشقاق، إلى جانب حملة تجنيد مكثفة نفذتها الحكومة لإعادة تنظيم الصفوف في الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد أن استنفدت حالات الانشقاق.

١٣ - ومع تصاعد القتال في منطقة أعالي النيل الكبرى، أعلن الرئيس حالة الطوارئ في ولايتي جونقلي والوحدة في ١ كانون الثاني/يناير وفي ولاية أعالي النيل في ١٧ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس التشريعي الوطني جلسة طارئة اعتمد فيها بالإجماع قرارات الرئيس لمدة ستة أشهر.

ولاية وسط الاستوائية

١٤ - في ولاية وسط الاستوائية، كانت محلية جوبا أشد المناطق تضرراً. فالتقارير تشير إلى أن المدنيين استُهدفوا وقُتلوا بأعداد كبيرة في جوبا، ولا سيما خلال الأيام الثلاثة الأولى من القتال، ووردت تقارير أخرى عن استمرار انتهاكات متفرقة لحقوق الإنسان. ونشب القتال أيضاً في محليات ياي ومانغالا وتيراكيكا، وكذلك في روكون الواقعة على الحدود مع ولاية غرب الاستوائية وفي الرجاف نحو الجنوب، حيث اندلعت اشتباكات في الثكنات أثناء فرار الجنود منها. ووقعت معارك في المناطق المحيطة بجوبا حيث أرغم الجيش الشعبي لتحرير السودان القوات المناوئة للحكومة على التقهقر إلى ضواحي المدينة. ونشب قتال عنيف على محور جوبا - بور، ولا سيما حول منطقة حمازية، لمدة تجاوزت الأسبوعين من ١٨ كانون الأول/ديسمبر إلى ٤ كانون الثاني/يناير، حيث حاولت القوات المناوئة للحكومة التقدم نحو جوبا انطلاقاً من بور. وما زالت هذه القوات تتمركز في جيوب متفرقة بالقرب من جوبا حيث يزعم أن قائد الميليشيات السابق، غابرييل تانقيني، يقوم بتعبئة قوات مناوئة للحكومة. وتشير الأنباء أيضاً إلى أن وزير البيئة السابق، ألفريد لادو غور، الذي غادر جوبا بعد اندلاع الأزمة، يحتفظ بعناصر متمردة بالقرب من جوبا مع مجموعة من القوات المناوئة للحكومة.

١٥ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، عقد حكام ولايات وسط وشرق وغرب الاستوائية "مؤتمر الولايات الاستوائية الطارئ" الذي أعلنوا خلاله دعمهم للحكومة ووافقوا على أن تعبئ كل ولاية ٥٠٠٠ مجند للدفاع عن الإقليم الاستوائي وسكانه. وفي ولاية وسط الاستوائية، تمكن الحاكم من تعبئة عدة آلاف من الشباب دعماً للحكومة.

١٦ - ولئن كان الوضع قد استقر بعض الشيء في جوبا، لا تزال العاصمة مهددة باحتمالات تقويض هذا الاستقرار بفعل ما تبقى قرب المدينة من جيوب للقوات المناوئة للحكومة. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد كبير من أفراد قوات الأمن الفارين من الخدمة يحتج بمواقع حماية المدنيين في مجتمعات البعثة، وهو ما يمثل سبباً هاماً من أسباب المخاطر الأمنية المحدقة بالبعثة وبالنازحين داخلياً الموجودين في مجتمعاتها. وإضافة إلى ذلك تعتبر الحكومة هؤلاء الفارين من الخدمة طابوراً خامساً.

ولاية جونقلي

١٧ - وقعت مدينة بور، عاصمة ولاية جونقلي، تحت سيطرة القوات المناوئة للحكومة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر بعد انشقاق اللواء بيتر غاديت، قائد مقر الفرقة الثامنة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في بابانديار، مع معظم الجنود الذين كانوا تحت إمرته. وأفادت تقارير بأن مدنيين بأعداد كبيرة استهدفوا وقُتلوا وقت انشقاق هذا القائد وبعده.

١٨ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، نفذت مجموعة مسلحة، لأسباب عرقية على ما يبدو، هجوما دمويا استهدف قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الموجودة في أكوبو بولاية جونقلي والتي لجأ إليها المدنيون طلباً للحماية. وأدى هذا الهجوم إلى مقتل اثنين من حفظة السلام التابعين للبعثة ومصرع خبير استشاري دولي وما لا يقل عن ١٩ مدنياً، كما دفع البعثة إلى التعجيل بإجلاء جميع العاملين فيها من أكوبو. وفي اليوم التالي، تعرضت طائرتان عموديتان تابعتان للبعثة إلى إطلاق مباشر للنار في يواي في هجوم للقوات المناوئة للحكومة باستخدام الأسلحة الصغيرة، وذلك عندما كانت الطائرتان بصدد إجلاء أفراد عسكريين وعدد من النازحين داخليا. وفي بور، أصابت عدة قذائف مجمع البعثة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر مما أسفر عن جرح ثلاثة أفراد من حفظة السلام. وفي ضوء المخاطر التي شهدتها هذه الفترة من جراء التدهور في الوضع الأمني، سارعت البعثة إلى نقل موظفيها من يواي وقمروك.

١٩ - ومع أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان سيطرت مجدداً على مدينة بور في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، وقعت المدينة مرة ثانية تحت سيطرة القوات المناوئة للحكومة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتقدمت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة مع رتل قوامه عدة آلاف من شباب قبائل النوير المسلحين نحو مدينة بور انطلاقاً من منطقة أكوبو الكبرى، وواصلت هذه القوات التقدم جنوباً على امتداد الطريق الرئيسية التي تصل بين مدينتي بور وجوبا. وفي الأيام التي تلت، وقع قتال عنيف بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المناوئة للحكومة. وبفضل تعزيزات للجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة بحر الغزال الكبرى وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية على خط المواجهة، تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من إبعاد القوات المناوئة للحكومة باتجاه الشمال واستعاد السيطرة في نهاية المطاف على مدينة بور في ١٨ كانون الثاني/يناير. ولا تزال القوات المناوئة للحكومة تسيطر على محليات أكوبو ونيرول وأورور في هذه الولاية.

ولاية الوحدة

٢٠ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، انشق عن الجيش الشعبي لتحرير السودان قائد الفرقة الرابعة في بانتيو إلى جانب معظم قواته، وأطاح بحاكم ولاية الوحدة وعين نفسه الحاكم الجديد المكلف. وسيرا على خطاه، انشقت الأغلبية العظمى من الفرقة الرابعة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي اليوم نفسه، وقعت بانتيو تحت سيطرة القوات المناوئة للحكومة. ثم استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان السيطرة على المدينة في ١٠ كانون الثاني/يناير بعد معارك عنيفة في المناطق الشمالية من ولاية الوحدة. وواصل الجيش الشعبي

لتحرير السودان هجومه على ولاية الوحدة لاستعادة محليات ومدن أخرى تسيطر عليها القوات المناوئة للحكومة. ويبدو أن القوات المناوئة للحكومة لا تزال تحتفظ بوجود في محليتي بنيجار وماينديت. ولا يزال النزاع قائماً على مناطق أخرى منها حقول النفط، وقد توقفت إمدادات النفط الآتية من الحقول الموجودة في ولاية الوحدة. وفي مطلع شهر شباط/فبراير ورغم توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية، هاجمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بلدة لير، مسقط رأس السيد مَشار، وسيطرت عليها متتهكةً بذلك الاتفاق.

ولاية أعالي النيل

٢١ - وقعت مدينة ملكال، عاصمة ولاية أعالي النيل، تحت سيطرة القوات المناوئة للحكومة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. واستعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان السيطرة عليها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ولكنها وقعت تحت سيطرة القوات المناوئة للحكومة مجدداً في ١٤ كانون الثاني/يناير ثم تحت سيطرة الجيش الشعبي مرة أخرى في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وبينما عزز الجيش الشعبي لتحرير السودان مواقعه في ملكال، ظلت القوات المناوئة للحكومة تسيطر على عدد من المناطق الأخرى الواقعة خارج المدينة، ومن بينها محليتا ناصر وأولانق، ولكن مناطق أخرى لا تزال موضع نزاع. وفي ١٨ شباط/فبراير، هاجمت قوات الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة مدينة ملكال مجدداً وسيطرت عليها في انتهاك خطير آخر لاتفاق وقف الأعمال العدائية.

باء - الأنشطة الأخرى التي قامت بها الجماعات المسلحة

٢٢ - خلال الأشهر التي سبقت الأزمة، أحرز تقدم صوب إنهاء التمرد. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس مرسوماً يؤكد إعادة تعيين وتكليف الفريق بايبي مونيتويل من جيش تحرير جنوب السودان، واللواء جونسون أولوني من الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي بيان صادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب مجلس قيادة حركة/جيش تحرير جنوب السودان سابقاً عن تأييده لإعلان الرئيس. ثم شاركت قوات جيش تحرير جنوب السودان الموجودة في ولاية الوحدة في القتال إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكانت آنذاك في انتظار إدماجها فيه، وذلك بعد أن هاجمتها القوات المناوئة للحكومة في محلية ميوم.

٢٣ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، وقعت الحكومة في أديس أبابا اتفاقاً لوقف الأعمال العدائية مع فصائل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، وهي جماعة مسلحة يقودها ديفيد ياو ياو. وفي الاتفاق المذكور، وافق فصائل كوبرا التابع للحركة

الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، بالتحديد، على التزام الحياد في النزاع الجاري بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة. ورغم التكهّنات التي رجحت عدم التزام القوات المسلحة التابعة لديفيد ياو ياو بذلك، امتنعت هذه القوات عن الاشتراك في النزاع منذ اندلاع الأزمة.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٤ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت وكالات المعونة نداءً موحداً للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ من أجل تنفيذ استراتيجية ثلاثية الأبعاد لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وبناء قدرات المؤسسات الرئيسية في جنوب السودان. لكن الحالة الإنسانية تدهورت بشكل حاد بعد اندلاع أعمال العنف في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر. وخلال الأسابيع الأربعة الأولى من الأزمة، بلغ عدد النازحين داخل جنوب السودان ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، وعبر حوالي ٣٠٠ ٧٤ شخص الحدود باتجاه البلدان المجاورة. واستمر ارتفاع هذه الأرقام حيث بلغ مجموع النازحين حالياً ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، وعبر ١٦٧ ٠٠٠ شخص منهم الحدود باتجاه البلدان المجاورة. إلا أن المثال الصارخ على تدهور الحالة الإنسانية هو عدد المدنيين الذين أصبحوا ينتمون إلى فئتي انعدام الأمن الغذائي "الحاد" أو "الطارئ" حيث ارتفع هذا العدد من ١,١ مليون شخص إلى ٣,٢ ملايين شخص. وإضافة إلى ذلك، أصبح نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من النازحين في حاجة ماسة إلى المعونة الغذائية، أي أن ٣,٧ ملايين نسمة من سكان جنوب السودان أصبح بقاؤهم على قيد الحياة مهدداً.

٢٥ - وعلقت وكالات المعونة النداء الموحد الذي أطلقته في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأعدت خطة للتصدي للأزمة تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي: إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، والمساعدة على استعادة سبل كسب العيش، وتوفير المخزون بشكل مسبق قبل حلول شهر حزيران/يونيه الذي يتعذر فيه النقل عبر الطرق بسبب الأمطار الغزيرة. وتركز الخطة على الإغاثة العاجلة، وهي تشمل فيما عدا ذلك بعض المشاريع الهادفة إلى تعزيز القدرة على الزراعة وصيد الأسماك وإبقاء الماشية على قيد الحياة. وفي ضوء معاناة ٣,٧ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فإن خطر تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي الراهنة لتتحول إلى مجاعة سيشتد إذا ما عجز الناس عن التنقل بمواشيهم أو زراعة الأراضي في بداية موسم الأمطار. ونظراً إلى ضخامة الأزمة، قام منسق الإغاثة الطارئة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ بتفعيل حالة طوارئ إنسانية من المستوى ٣ على نطاق المنظومة، من أجل كفالة تعبئة الجهود على نحو سريع للتصدي للأزمة بفعالية.

٢٦ - وفي القواعد التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، اضطلعت البعثة بدور القيادة فيما يتعلق بإدارة سلامة وأمن المدنيين في مواقع الحماية التابعة لها، في حين يوفر الشركاء في مجال المعونة الإنسانية للمدنيين المياه النظيفة، والمراحيض المستخدمة في حالات الطوارئ، والأغذية، والرعاية الصحية، والمأوى. وكان التخفيف من احتمال تفشي الأمراض مثل الكوليرا بتحسين المرافق الصحية وإمكانية الحصول على المياه النظيفة من الأولويات الرئيسية. ومع ذلك تزداد احتمالات وقوع أزمات صحية خطيرة بسبب الحر القائط والاحتفاظ الكبير والمساحة المتاحة لإقامة العدد اللازم من المراحيض. ويتعين على السلطات أن تضع تحت تصرف البعثة مساحات إضافية لإنشاء موقع آخر لحماية المدنيين في مدينتي جوبا وبور، أو أن توفر، وهو الأهم، الظروف الأمنية اللازمة لإتاحة العودة الطوعية والأمنة للمدنيين. بما يحفظ لهم كرامتهم. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بالجهود التي تبذلها حكومة الصين لإقامة موقع بديل للحماية في جوبا. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود من أجل التصدي للتوترات بين القبائل في مناطق الحماية. وفي الأثناء، بدأ التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ، بما في ذلك توفير الإمدادات الإنسانية مسبقاً داخل القواعد التابعة للبعثة، والبحث عن أماكن أخرى يمكن استخدامها كمواقع لحماية المدنيين تحسباً لتدهور الأوضاع.

٢٧ - وقد تعهد كل من الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة بتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين إليها، مما سمح للجهات الفاعلة الإنسانية بمواصلة العمل في المناطق التي توجد فيها قوات الحكومة وتلك التي توجد فيها قوات الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة. لكن العديد من المناطق التي هي في أمس الحاجة إلى المعونة تعطلت فيها الأنشطة اليومية وأُعيق وصول المساعدات الإنسانية بسبب احتدام القتال، وعرقلة العمليات الإنسانية ومهاجمة العاملين في مجال تقديم المعونة ومهاجمة أصولها وغير ذلك من العقبات. وتعرض العديد من مجمعات وكالات المعونة، ويشمل ذلك تقريباً جميع المباني والمخازن المستخدمة لتقديم المساعدات الإنسانية الموجودة في بور وبانتيو وملكال، لعمليات نهب قامت بها عناصر مسلحة من الجانبين، وعناصر إجرامية أيضاً. وقُتل ثلاثة عاملين في مجال تقديم المعونة في شهر كانون الثاني/يناير، ومنع ١٠٦ آخرين من الانتقال لاعتبارات السلامة من يرول في ولاية البحيرات إلى جوبا. وصودر أو سُرق أكثر من ٧٥ مركبة من مركبات المساعدة الإنسانية، ولا سيما في ولايات جونقلي والوحدة وأعالى النيل. وقد وسّع الشركاء منذ ذلك الحين نطاق أنشطتهم وهم يقدمون المساعدات أينما تسمح بذلك الظروف الأمنية واللوجستية، إلا أن العقبات الحائلة على أرض الواقع دون إيصال المساعدات وتلك المتعلقة بمحدودية القدرات تشكل تحدياً مستمراً.

خامسا - حقوق الإنسان

٢٨ - في ٢١ شباط/فبراير، أصدرت البعثة تقريراً مؤقتاً للنشر العام عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وستنشر البعثة لاحقاً تقريراً أكثر شمولاً يصدر في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المؤقت، ترتبت عن الأزمة آثار سلبية واسعة النطاق على حالة حقوق الإنسان في كثير من أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق التي احتدت فيها المواجهات العسكرية (في عاصمة جنوب السودان وفي ولايات جونقلي وأعلي النيل والوحدة). وتقدر البعثة أن آلاف الناس قتلوا أثناء أعمال القتال. وكان كل من طرفي النزاع مسؤولاً عن الهجمات على المدنيين التي استهدفت جماعات عرقية بعينها، ولم يمثل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ووردت تقارير عن عمليات قتل خارج نطاق القانون، وأعمال عنف جنسي مرتبط بالنزاع (بما في ذلك الاغتصاب)، وعمليات تعذيب، وأعمال نهب وتدمير للممتلكات وتجنيد للأطفال وغير ذلك من الانتهاكات التي تثير قلقاً شديداً. وفي ضوء التقارير الخطيرة التي ترد عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتبط بالأزمة، أولت البعثة أولوية قصوى لرصد أخطر الادعاءات والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها. والتحقيقات الآن جارية بشأن هذه الحوادث، ولكنها لا تزال تخضع لمزيد من التثبت والتحقيق. وأخيراً، اضطلعت البعثة أيضاً بتدخلات هامة للحماية في العديد من الحالات التي ذهب ضحيتها مدافعون عن حقوق الإنسان وضحايا من الأفراد، بما في ذلك الأفراد الذين تعرضوا للعنف الجنسي والعنف الجنساني.

٢٩ - وبحلول منتصف شهر شباط/فبراير، أجرت البعثة ما يقرب من ٦٠٠ مقابلة مع شهود عيان وضحايا ومسؤولين حكوميين وأمنيين في مواقع لحماية المدنيين وأماكن أخرى أفاد فيها هؤلاء باستهداف المدنيين من مواطني جنوب السودان والأجانب على حد سواء، بشكل متعمد في حالات الإعدام خارج نطاق القضاء وغير ذلك من أعمال القتل غير المشروعة، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي. وأبلغ أيضاً عن حالات اختفاء قسري وعنف جنساني، من قبيل الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، وحالات سوء معاملة وتعذيب. وفي جوبا، أبلغ أيضاً عن قيام جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان بالعديد من عمليات القتل الموجه التي استهدفت مدنيين من قبائل النوير بعد مطاردتهم في عمليات تفتيش من منزل إلى آخر. وأفادت التقارير أيضاً عن وقوع عملية قتل جماعي ارتكبتها العناصر الأمنية في مركز شرطة غوديلي في جوبا. ويُزعم أيضاً أن مدنيين من قبائل الدينكا استُهدفوا في ملكال وقتلهم شباب مسلحون من قبائل النوير، وكذلك عناصر هاربة من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان يُحتمل أن تكون موالية لقوات المعارضة.

وفي عدد من الحالات، أفادت التقارير بأن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من ذوي الأصل العائد إلى قبائل الدينكا جرى في ملكال رميهم بالرصاص بعد نزع سلاحهم بالقوة في الثكنات العسكرية. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، شارك جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضا في القتال العرقي الذي جرى في الثكنات العسكرية؛ وقد أسفرت الاشتباكات عن وقوع قتلى من كلا الجانبين، ولا سيما أثناء محاولة لترع سلاح وحدة الدبابات التي تنتمي الغالبية العظمى من أفرادها إلى قبائل الدينكا.

٣٠ - وفي الفترة الممتدة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر إلى ٩ كانون الثاني/يناير، زُعم أن عناصر أمنية تنتمي إلى قبائل النوير (ومنها عناصر يرجح أنها منشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وفرقة حماية البيئة البرية والإطفاء) استهدفت قوات أمن ومدنيين من الدينكا في عمليات قتل خارج نطاق القانون، ونهب للمتاجر التي يمتلكها رعايا أجانب، وأعمال عنف جنسي مرتبطة بالتراع، وبخاصة ضد الأجانب. وإثر السيطرة على بانتيو في ١٠ كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن قوات مشتركة موالية للحكومة من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجيش تحرير جنوب السودان، ويزعم أن عناصر من قوات حركة العدل والمساواة انضمت لها، قامت بنهب وحرق ممتلكات لمدينين من قبائل النوير في ربكونا وبانتيو. وزُعم أيضا أن تلك القوات شاركت في عمليات القتل التي جرت خارج نطاق القانون لأفراد من قبائل النوير وفي أعمال نهب وتدمير غاشم للممتلكات عند فرار القوات المناوئة للحكومة إلى محليات جنوبية.

٣١ - وفي الوقت نفسه وبعد قتال اندلع في بور على أساس الانتماءات العرقية بين عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، زُعم أن جنودا هارين من الخدمة في الجيش الشعبي وشبابا من النوير قتلوا مدنيين من الدينكا في منازلهم أو عندما كانوا يحاولون الهرب طلبا للأمان. وتضطلع البعثة بالتحقيق في ادعاءات بوقوع حالة اغتصاب جماعي وقتل لنساء في مجمع الكاتدرائية الأسقفية في بور، وفي ادعاءات بحدوث عمليات قتل في مستشفى الولاية في بور. وتحقق البعثة أيضا في ادعاءات عديدة مفادها أن عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان من قبائل الدينكا ومدنيين من القبيلة نفسها شاركوا في عمليات قتل موجه استهدفت مدنيين من النوير بالقرب من موقع حماية المدنيين في مجمع البعثة في بور، بعد أن استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان المدينة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وأخيرا، تجري البعثة تحقيقا بشأن تقارير عن وجود مقابر جماعية في جوبا وبانتيو وربكونا، بالإضافة إلى الهجوم الذي وقع في ١٩ كانون الأول/ديسمبر على قاعدة الدعم في محلية أكوو.

٣٢ - وتلقت البعثة تقارير عديدة عن حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين. وفي الأيام الثلاثة الأولى من الأزمة، أفادت التقارير أن ما يقرب من ٤٠٠ من ضباط جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان المنتمين إلى مجموعة النوير العرقية نزع سلاحهم واعتقلوا في جوبا. وقد زارت البعثة عدة مراكز للشرطة وغيرها من أماكن الاحتجاز في المنطقة المحيطة بجوبا ولكنها لم تتمكن حتى الآن من تأكيد عمليات الاحتجاز هذه. وأفيد أيضا باحتجاز مدنيين بصورة تعسفية في مواقع مختلفة.

٣٣ - وتلقت البعثة أيضا تقارير عن أعمال سلب واستيلاء وتدمير واسعة النطاق لممتلكات سكنية وتجارية. وأفادت التقارير بأن عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان اقتحمت المنازل في جوبا ونهبها وأحرقتها وهدمتها. وفي ملكال وبانتيو وربكونا قام، بالمثل، أفراد من قوات الأمن، ومنهم من فر من الخدمة وانضم إلى القوات المناوئة للحكومة، وكذلك شباب مسلحون وما يسمى بـ "الجيش الأبيض" بالاستيلاء على متاجر ومنازل ونهبها وخربوها وأحرقوها. وفي بانتيو، أفادت التقارير باستهداف أصحاب الأعمال التجارية الأجانب في حوادث نهب.

٣٤ - وفي الوقت نفسه، قرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن ينشئ لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الخروقات التي ارتكبت في أثناء النزاع المسلح في جنوب السودان، وتقديم توصيات عن أفضل السبل والطرائق إلى ضمان المساءلة والمصالحة وتضميد الجراح فيما بين جميع المجتمعات المحلية في جنوب السودان. وفي إطار متابعة القرار المذكور، اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي خطوات نحو وضع اختصاصات لجنة التحقيق واختيار أعضائها وتعبئة الدعم اللازم لها لكي تنفذ ولايتها بفعالية.

سادسا - انتهاكات اتفاق مركز القوات وأمن موظفي الأمم المتحدة

٣٥ - بعد اندلاع الأزمة ببضعة أيام، أخذ التوتر يتزايد في العلاقة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة وسط تصاعد في المشاعر المعادية للمنظمة ناجم عن تصورات خاطئة بشأن دور البعثة خلال الأزمة. وانتشرت مزاعم لا أساس لها من الصحة مفادها أن البعثة ليست محايدة وأنها تساعد القوات المناوئة للحكومة وتعرضها على التمرد. وأدلى كبار المسؤولين في الحكومة بيانات علنية عدائية. وتزايدت القيود التي تعرقل قدرة البعثة على التحرك بحرية. ونُظمت مظاهرات ضد الأمم المتحدة في العديد من عواصم الولايات، بما في ذلك رمبيك (ولاية البحيرات) وأويل (ولاية شمال بحر الغزال).

٣٦ - ووصلت الحالة إلى نقطة حرجية في ١٩ كانون الثاني/يناير عندما حاول وزير الإعلام، مع ٦٥ جنديا مسلحا من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، اقتحام موقع حماية المدنيين في مجمع البعثة في بور، بولاية جونقلي. وعندما رفض منسق شؤون الولايات الإذن بدخول الجنود المسلحين، هدد بعض الجنود المنسّق وألغوا جميع ضمانات السلامة الممنوحة في السابق لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها في المنطقة. وفيما بعد، وإثر إدلاء الحكومة ببيانات عدائية ضد الأمم المتحدة، وقع عدد من حوادث التحرش والتهديد والانتهاكات الجسيمة لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك محاولة جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان اقتحام مجمع البعثة في بور في أربع مناسبات. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، عقد الرئيس كير مؤتمرا صحفيا انتقد فيه البعثة واتهم الأمم المتحدة بمحاولة التصرف كحكومة موازية. وأدى ذلك إلى المزيد من المظاهرات ضد البعثة في جوبا (ولاية وسط الاستوائية) وكواجوك (ولاية واراب). وفي وقت لاحق، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أصدرت وزارة الخارجية بيانا صحفيا موضحا أن ملاحظات الرئيس قد أسيء تفسيرها. وعقد الرئيس أيضا عقب اجتماعه مع ممثلي الخاصة هيلديه جونسون، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، مؤتمرا صحفيا آخر تراجع فيه إلى حد كبير عن تعليقاته عن البعثة وطلب من الوزراء الحكوميين المعنيين بالشؤون الأمنية حماية الأمم المتحدة والموظفين الدوليين. وقد خفت الحالة إلى حد ما منذ ذلك الحين، إلا أن بعض المسؤولين الحكوميين لا يزال يبدون ملاحظات تنتقد البعثة علنا. وأجرى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرفيه لادسو، زيارة إلى جوبا في ٣ شباط/فبراير وأعرب عن احتجاجه على هذه المسائل في الاجتماع الذي عقده مع رئيس جنوب السودان.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت البعثة العديد من الحوادث الخطيرة التي تشكل انتهاكات لاتفاق مركز القوات المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان. وتسببت القوات المناوئة للحكومة أيضا في حوادث أثرت في قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وفي الفترة من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ شباط/فبراير، تم تسجيل ما مجموعه ٦٠ حالة تنطوي على توجيه التهديدات لموظفي الأمم المتحدة والتحرش بهم والاعتداء الجسدي عليهم واعتقالهم واحتجازهم وعلى الاستيلاء على مركبات للأمم المتحدة.

٣٨ - ووقع أفزع هذه الحوادث في ولاية جونقلي. فعلى نحو ما أفيد به أعلاه، هاجمت مجموعة مسلحة، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قاعدة للبعثة في أكوبو يلوذ بها المدنيون طلبا للحماية. وقد أسفر الهجوم عن وفاة فردين من حفظة السلام التابعين للبعثة وخبير استشاري من منظمة العمل الدولية، وإصابة فرد آخر من حفظة السلام التابعين للبعثة بجروح، إضافة إلى مصرع ١٩ مدنيا وإصابة ما لا يقل عن ١٣ آخرين بجروح. وفي يواي تعرضت طائرتان عموديتان تابعتان للبعثة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، لإطلاق مباشر

لنار بأسلحة صغيرة من جانب القوات المناوئة للحكومة، عندما كانتا بصدد إجلاء أفراد عسكريين وعدد من النازحين داخليا، وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت القوات المناوئة للحكومة النار في منطقة غاديانغ بولاية جونقلي على طائرة عمودية تابعة للبعثة كانت تقوم بمهمة استطلاع جوي. وأُحقت بالطائرة أضرار ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وقد قدمت ممثلي الخاصة إلى السيد مَشار احتجاجا شديد اللهجة بشأن كلتا الحادثتين. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أصابت عدة قذائف مجمع البعثة في بور، مما أدى إلى جرح ثلاثة أفراد من حفظة السلام. وشملت حوادث أخرى الاستيلاء على مركبات تابعة لفريق الأمم المتحدة القطري وتهديد خط إمدادات البعثة.

٣٩ - وفي ملكال بولاية أعالي النيل، وقع مجمع البعثة في مرمى تبادل إطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المناوئة للحكومة في مناسبتين على الأقل. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، نشب قتال بين الجانبين بالقرب من مجمع البعثة أسفر عن مقتل مدني واحد وجرح سبعة آخرين داخل موقع حماية المدنيين في المجمع نفسه. وبالمثل، في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أدى تواصل القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والعناصر المناوئة للحكومة إلى إصابة مجمع البعثة في ملكال بقذيفتين مدفعتين. وأسفر الحادث عن إصابة ٣٢ مدنيا في موقع الحماية التابع للبعثة بجروح وإلحاق أضرار بالمستشفى الكائن في مجمع الأمم المتحدة.

٤٠ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، وقع حادث آخر مثير للقلق في مجمع البعثة في جوبا بولاية وسط الاستوائية، إذ تبادلت مجموعتان من الرجال المسلحين الذين يرتدون الزي العسكري إطلاق النار. وأصيب بجراح خلال تبادل إطلاق النار هذا سبعة أشخاص، من بينهم امرأة وطفل، كما لحق الضرر ببرج للحراسة تابع للبعثة.

٤١ - وفي حين تواصل البعثة التحقيق في الحوادث حال وقوعها، فقد وجهت، في كل مناسبة، انتباه السلطات الحكومية ذات الصلة إلى هذه الحوادث لتذكيرها بما عليها من التزامات. بموجب اتفاق مركز القوات، وطلبت إجراء تحقيق بشأنها والمساءلة عليها لكي تشكل رادعا. أما فيما يتعلق بالحالات الأكثر جسامة، فقد وجهت البعثة مذكرة احتجاج رسمي وقامت بمساع لدى الحكومة على أعلى المستويات. وللاحتجاج على مختلف الحوادث، اجتمعت البعثة أيضا بممثلي كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المناوئة للحكومة. وأكدت البعثة أثناء تلك الاجتماعات، حيادها وسلطة الضوء على مسؤوليات الطرفين. بموجب قانون جنوب السودان والقانون الدولي المنطبقين وسعت للحصول على تأكيدات ألا تعرض قوات الطرفين موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها للخطر.

٤٢ - وفي ضوء تدهور الوضع الأمني، أقرت الأمم المتحدة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نقل الموظفين غير الأساسيين من مراكز العمل المتضررة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، تم نقل ٤٠ موظفا من الموظفين غير الأساسيين من بانتيو إلى جوبا ومنها إلى عنتيبي في أوغندا. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، تم نقل بعض موظفي الأمم المتحدة المدنيين من بور إلى جوبا. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر أيضا، نُقل ما مجموعه ٤٥٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة من جوبا إلى عنتيبي، ونُقل ١٦٤ موظفا إلى نيروبي. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قررت البعثة أن عودة الموظفين الأساسيين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم إلى بور ضرورية لتلبية الاحتياجات البرنامجية ذات الأهمية الحيوية المتعلقة بحماية المدنيين. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، نقلت البعثة موظفين اثنين خارج جنوب السودان، بعد إجراء إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة تقييما بشأن أمنهما الشخصي في البلد المضيف تبين بعده أنه لم يعد من الممكن ضمان أمنهما بسبب التهديدات العلنية الصادرة عن بعض كبار المسؤولين الحكوميين.

سابعاً - تنفيذ ولاية البعثة في فترة الأزمة

٤٣ - في ٤ شباط/فبراير، بلغ قوام موظفي البعثة ٨٦٩ موظفا دوليا و ٣٢١ موظفا وطنيا و ٤٠٩ من متطوعي الأمم المتحدة، مع بلوغ معدلات الشغور ١٦ في المائة و ٢٥ في المائة و ٢٧ في المائة لكل فئة على التوالي. ومثلما لوحظ أعلاه، فإن الوضع الأمني المتدهور منذ اندلاع القتال في ١٥ كانون الأول/ديسمبر أجبر البعثة على أن تنقل إلى خارج البلد الموظفين غير الأساسيين من المناطق المتضررة من النزاع وأن تعطيهم إجازات إدارية، تاركة فقط الموظفين الضروريين لأداء المهام البالغة الأهمية التي يلزم استمرارها أثناء الأزمة.

حماية المدنيين

٤٤ - حينما اندلع القتال في جوبا وانتشر في كافة أرجاء منطقة أعالي النيل الكبرى، فرّ عشرات الآلاف من المدنيين من المناطق التي شهدت عمليات قتل واسعة النطاق ومنهم من فرّ هرباً من هجمات استهدفت قبائل بعينها. ووصل هؤلاء إلى مجتمعات البعثة في جوبا وبور وأكوبو وبانتيو وملكال وملوط ملتسمسين الملاذ. وفتحت البعثة أبوابها للنازحين، وسارع مهندسوها العسكريون، بالتعاون مع الشركاء في ميدان العمل الإنساني، إلى إعداد مواقع لحماية المدنيين في المجتمعات وإن لم يتوفر لديهم سوى حد أدنى من المرافق لإيوائهم. ومنذ ذلك الوقت، احتوى ما عدده ٨٥ ٠٠٠ مدني بثمانية مجتمعات للبعثة عبر أنحاء البلد.

٤٥ - وتدفعُ المدنيين بهذه الأعداد الكبيرة إلى مواقع الأمم المتحدة واستقرارهم بها تطورُ غير مسبوق يفرض على البعثة تحدياتٍ فريدة من نوعها ويمثل عبئاً هائلاً على مواردها. وقد سعت البعثة إلى كفالة ظروف أمنية ملائمة لمواقع الحماية في قواعدها، وهي تعمل مع الشركاء في ميدان العمل الإنساني على تقديم مساعدات كافية للنازحين. ومع وصول قدرات نظامية إضافية بموجب القرار ٢١٣٢ (٢٠١٣)، انتقلت بؤرة تركيز العمليات تدريجياً إلى خارج قواعد البعثة.

٤٦ - وقد ظلت استراتيجية حماية المدنيين التي تعتمد البعثة وتقوم على ثلاثة مستويات من الاستجابة صالحة للعمل، وإن كانت ستخضع للتنقيح في ضوء التغيرات الكبيرة في سياق العمليات. ورشما يتم ذلك، أعدت البعثة خطة استجابة متوسطة الأجل لحماية المدنيين تقوم على ثلاثة مستويات، بغرض توجيه أنشطتها المتعلقة بالحماية أثناء الأزمة الحالية.

٤٧ - وفي إطار المستوى الأول للخطة (الحماية عن طريق العملية السياسية)، كثفت البعثة التزامها السياسي مع أطراف النزاع بهدف الإسهام في منع تصعيد العنف وكفالة الحماية للمدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي. وحثت البعثة على ضبط النفس وعززت التسوية السياسية السلمية للأزمة من خلال العملية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتعاونت البعثة أيضاً مع المجتمع المدني والشباب وقادة الكنائس في خطوة تمهد لعملية مصالحة جامعة تتم في وقت لاحق.

٤٨ - وفي إطار المستوى الثاني للخطة (الحماية من العنف البدني)، بدأت البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تعزيز وجودها العسكري في مواقع في ولايات جونقلي وواراب والوحدة حيث يُعتبر المدنيين معرضين لأشد الأخطار، وذلك استعداداً للموسم الجاف. ولكن البعثة اضطرت، مع بدء الأزمة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إلى إعادة نشر وجودها العسكري وتركيزه عبر أنحاء البلد في البؤر الاستراتيجية في جوبا وبور وملكال، حيث بلغ القتال أشدّه. وبعد الهجوم المأساوي على قاعدة البعثة في أكوبو في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عززت البعثة الدفاع عن قواعدها.

٤٩ - ولزم توفير عتاد عسكري كبير لحماية المدنيين في قواعد البعثة من التهديدات الخارجية والداخلية. وأدى وجود المقاتلين السابقين وتوفر الأسلحة واكتظاظ المواقع إلى نشوء شواغل كبيرة على صعيدي الأمن وانتشار الجريمة. وكان على البعثة أن تواجه حوادث يومية بسبل منها استخدام القوة. وأجرت البعثة عمليات تفتيش دورية بحثاً عن الأسلحة في المواقع للحفاظ على طابعها المدني، ووضعت قواعد أساسية لكي يلتزم بها النازحون، وهي تعمل مع القيادات والسلطات المحلية على مواجهة الحالات الجنائية. وقد زج هذا الوضع بالبعثة

في طريق غير واضح المعالم، فهي عاكفة مع الأمانة العامة على إعداد استراتيجية لمواجهة الجريمة في مواقع الحماية والتأكد من توافر الموارد الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية.

٥٠ - وأدى ارتفاع الطلب على خدمات البعثة داخل قواعدها وبالقرب منها وتأخر وصول قوات إضافية إلى تقييد القدرة العسكرية على إجراء دوريات استباقية في المواقع المتضررة من النزاع. وبدأت الدوريات النهارية والليلية في جوبا في شهر كانون الثاني/يناير وجرى توسيع نطاقها تدريجياً لتشمل بور وملكال وبانتيو بغرض ردع العنف والإسهام في تحسين البيئة الأمنية من أجل تيسير عودة النازحين في المستقبل. ومع وصول القوات الإضافية المأذون بها في القرار ٢١٣٢ (٢٠١٣)، سيجري توسيع نطاق هذا الموقف الأمني الأكثر ردعاً الذي تعتمد عليه البعثة. وحتى ٢٢ شباط/فبراير، عالجت البعثة ١٤ ٧٤٥ شخصاً في ١٣ عيادة طبية، من بينهم ١ ٨٤٩ شخصاً أصيبوا بجراح جراء طلقات نارية، وقامت بإجلاء المئات من المصابين من مناطق القتال الكثيف. وتلقى المقاتلون الجرحى من كلا الطرفين العلاج الطبي في قواعد البعثة. ومنذ بدء الأزمة وحتى ١٠ شباط/فبراير، ولد ١١٠ أطفال في مواقع حماية المدنيين في قواعد البعثة في جوبا، و ٥٠ طفلاً في ملكال، و ١٣ طفلاً في بانتيو، و ١٠ أطفال في بور.

٥١ - وفي إطار المستوى الثالث للخطة (إنشاء بيئة حمائية)، ركزت البعثة على إيجاد الظروف الأمنية المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى النازحين في مواقع الحماية عن طريق استخدام أصول البعثة في إدارة المواقع ودعم الوكالات الإنسانية في تقديم المساعدة. وفي هذا السياق، نسقت البعثة عن كثب مع مجموعة الحماية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بقيادة منسق الشؤون الإنسانية المقيم. وتشمل ذلك العمل مع قادة المجتمعات المحلية فيما يتعلق بشواغل الأمن والحماية، والاستجابة لاحتياجات الأفراد المنتمين إلى أشد الفئات ضعفاً. وعززت البعثة أيضاً قدراتها المتعلقة برصد حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكاتهما.

٥٢ - ويمثل الأطفال زهاء ٤٠ في المائة (٢٩٥ ٨٨٠ شخصاً) من مجموع النازحين. وفي مواقع الحماية في بانتيو وبور وجوبا وملكال، يتلقى ٥٩٢ طفلاً غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم الدعم للعثور على أسرهم ولم تشملهم بها. وقد جرى بالفعل إعادة ٦٨ طفلاً منهم إلى أحضان أسرهم. وإضافة إلى ذلك، قامت ٨٤ أسرة باحثة عن أطفالها المفقودين بتسجيل أسماء هؤلاء الأطفال. وفي موقع الحماية بدار الأمم المتحدة، أبلغ عن اختطاف وتعذيب خمسة أطفال على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان، من بينهم طفلان احتجزوا لمدة يومين في إحدى الزنازين المؤقتة. وأقامت وكالات حماية الطفولة مراكز إحالة في مواقع الحماية لفائدة الأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي.

٥٣ - وفي الوقت نفسه، وردت تقارير تفيد بأن كلا من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المناوئة للحكومة قام، حسب المزاعم، بتعبئة الشباب وشرع في تجنيدهم. وأفيد بأن ما يسمى "الجيش الأبيض"، الذي يقول السيد مشار إنه تحت إمرته، يضم أعدادا كبيرة من الأطفال المسلحين.

٥٤ - وأبلغ أيضا عن جرائم عنف جنسي خطيرة ترتبط بالتراع وقعت في الولايات الأربع المتضررة مباشرة من النزاع، وأفادت ادعاءات ذات مصداقية بأن مرتكبي أعمال العنف هذه من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية والقوات المناوئة للحكومة. ويجري التحقيق حاليا في هذه الحوادث الجسيمة على النحو الوارد في الفرع المتعلق بحقوق الإنسان، وسوف يبلغ مجلس الأمن بها عملا بقراره ١٩٦٠ لعام ٢٠١٠.

تعزيز البعثة

٥٥ - حتى تتاح لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قدرة كافية للتعامل مع الأزمة، وافق مجلس الأمن، بقراره ٢١٣٢ (٢٠١٣)، على توصيتي بزيادة القوام الكلي لقوات البعثة وأفراد الشرطة التابعين لها بصفة مؤقتة. وزيد مستوى قوات البعثة مؤقتا إلى ١٢ ٥٠٠ فرد، كما زيد عنصر الشرطة إلى ٣٢٣ فردا، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكّلة الملائمة، من خلال عمليات تحويل مؤقتة من عمليات حفظ السلام القائمة في إطار التعاون بين البعثات، ومن خلال تكوين القوات والأصول التكميلية عند الضرورة ورهنا بنظر المجلس مجددا في هذه المسألة.

٥٦ - وبموجب قرار مجلس الأمن ٢١٣٢ (٢٠١٣)، حصلت البعثة أيضا على مزيد من العتاد الجوي. فقد نُشرت إلى البعثة في ٦ كانون الثاني/يناير ثلاث طائرات عمودية للخدمات من طراز Mi-17 (بنغلاديش) حيث نُقلت إليها من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب طائرة عمودية تجارية من طراز Mi-26. وفي الوقت الراهن، لا تزال هناك طائرة ثابتة الجناحين من طراز C-130 (بنغلاديش) تقف على أهبة الاستعداد في البعثة المذكورة في انتظار أن تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد أرجئ تناوب السرية الهندسية البنغلاديشية حتى شهر أيلول/سبتمبر للسماح للبعثة بمواصلة الاستعانة بها خلال الأزمة الجارية.

٥٧ - وكانت لموافقة مجلس الأمن في الوقت المناسب على زيادة قدرات العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات دورها الحاسم في تعزيز قدرة البعثة على إنقاذ الأرواح وحماية المدنيين من المزيد من الضرر. ولا يزال استكمال نشر القدرة المعززة يشكل أولوية. ومن المهم أن تظل هذه

القدرة منتشرة لمدة ١٢ شهرا على الأقل، مع موافقة مجلس الأمن على زيادة مؤقتة للحد الأقصى لقوات العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة. ومن شأن الانتشار المستمر لمدة سنة واحدة أن يتناسب مع الجدول الزمني المرجح لعودة النازحين داخليا الذين لن يشرعوا في ذلك إلا بعد الاتفاق على عملية للسلام، وأن يتيح الاستقرار في مناطق العودة في أشهر الجفاف في النصف الأخير من عام ٢٠١٤. ويمكن مراجعة الزيادة في الحد الأقصى للقوات في نهاية فترة الاثني عشر شهرا، وربطها بصورة وثيقة بنتيجة المفاوضات السياسية بين الطرفين.

٥٨ - وستتم عملية نشر القدرة العسكرية المعززة على ثلاث مراحل (انظر المرفق)، مع مراعاة الحالة على أرض الواقع وقدرة البلدان المساهمة بقوات على الانتشار والقدرة الاستيعابية للبعثة. وخلال المرحلة الأولى التي يُتوقع أن تستكمل بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٤، سُنشر في منطقة البعثة النصف الأول من الكتيبة النيبالية وقوامه ٣٥٠ فردا من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والنصف الأول من الكتيبة الغانية وقوامه ٣٠٠ فرد من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والكتيبة الرواندية وقوامها ٨٥٠ فردا من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد نُشر في منطقة البعثة حتى ٢١ شباط/فبراير ٣٢٨ فردا من القوات النيبالية من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقوة متقدمة رواندية (٢٠ فردا) من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة متقدمة غانية (٣٠ فردا) من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي المرحلة الثانية التي يُتوقع استكمالها بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤، سينشر القوام الرئيسي للقوات النيبالية (٥٠٠ فرد) والقوات الغانية (٥٥٠ فردا). وفي المرحلة الثالثة ستُنشر الكتيبتان المتبقيتان بعد أن تقوم البعثة باستعراض الحالة وتستكمل التحضيرات لاستيعابهما. وسيلزم أن تؤدي هاتان الكتيبتان مهامهما إضافية في مجال حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار وأن تحل محل القوات الاحتياطية التي استنفدت بالكامل. وسرعان ما سيبدأ موسم الأمطار، وسيُتبعين عندئذ على البعثة أن تعتمد بدرجة كبيرة على العتاد الجوي لأداء معظم مهام العمليات. ولذلك لا بد من استكمال المرحلتين الأوليين على سبيل الأولوية قبل أن يبلغ موسم الأمطار ذروته.

٥٩ - وُحِدَت خمس مهام ذات أولوية للعنصر العسكري، هي: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) المساهمة في إيجاد الظروف الأمنية المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية حسب الطلب وفي حدود القدرة المتوافرة؛ (ج) دعم التحقيقات وإعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان؛ (د) تقديم الدعم إلى آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إذا ومتى طلب مجلس الأمن ذلك وأذن به؛ (هـ) حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها.

٦٠ - ومن أجل تنظيم العنصر العسكري في البعثة لكفالة أداء المهام المذكورة أعلاه بفعالية، من الضروري إنشاء ثلاث مقر قيادة قطاعية في ضوء اتساع نطاق السيطرة مع وصول الوحدات الجديدة وما يتصل بذلك من مسائل تتعلق بالقيادة والسيطرة. وستنشأ هذه المقر القطاعية في أماكن تركز التعزيزات، أي في ملكال وبور وبانتيو.

٦١ - وستُنشر في جوبا القوات النيبالية الآتية من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومن نيبال، وستكون مسؤولة عن أمن موقع حماية المدنيين ومرافق المنظمة في دار الأمم المتحدة. ومع وصول القوام الرئيسي للكتيبة والمعدات المملوكة لها، ستكتف القوات جهودها في تسير الدوريات في جوبا وخارجها في المناطق المعروفة أنها يمكن أن تكون مناطق لعودة النازحين داخليا. ومن المنتظر أن تنتقل من السودان إلى ملكال مباشرة الكتيبة الرواندية الآتية من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وستكون مسؤولة عن أمن مواقع حماية المدنيين ومجمعات الأمم المتحدة في ملكال وغيرها من المناطق المعرضة للخطر في الجزء الشمالي من ولاية جونقلي، بما في ذلك المناطق التي تم إخلائها في بداية الأزمة (مثل يواي وأكوبو). وستُنشر في بانتيو القوات الغانية الآتية من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومن غانا، وستكون مسؤولة مبدئياً عن أمن مواقع حماية المدنيين ومرافق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومع بدء وصول القوام الرئيسي للكتيبة والمعدات المملوكة لها، ستتولى القوات مهاماً أمنية إضافية في غرب ولاية واراب وجنوب ولاية الوحدة. وستُنشر في ولاية واراب سريتان كينيتان، وستكونان مسؤولتين عن المناطق الواقعة قرب كواكجوك وتورالي. ومن شأن نشر السريتين المذكورتين أن يدعم أيضاً الجهود المبذولة إذا ما انتشرت أعمال العنف أو القتال التي تشهدها ولاية الوحدة إلى ولاية واراب.

٦٢ - وستتمركز ثلاث طائرات نقل عمودية متوسطة من رواندا ومثلها من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خارج مدينتي جوبا وبور، حسب درجة التهديد الأمني. وستستخدم هذه الطائرات لتلبية الاحتياجات اللوجستية والتشغيلية في المناطق التي يرى أنها تتعرض لتهديدات كبيرة. وستضمن المهام تنفيذ بعثات للاستطلاع، ونقل القوات، وإعادة الإمداد، وتسير دوريات نشطة. وسيتيح وصول الكتائب الإضافية للقوة إعادة تشكيل كتيبتها الاحتياطية في رمبيك. وستكون الكتيبة المعاد تشكيلها جاهزة للاستجابة الفورية في المناطق التي لا يكون للقوات وجود فيها أو يكون وجودها بأعداد غير كافية للتعامل مع أي أزمة إضافية قد تحدث. وسينشر في بور المستشفى من المستوى الثاني المقدم من سري لانكا لتعزيز مرافق المستوى الأول الموجودة فيها حالياً. وقد بدأت أعمال تشييد مرافق وقوف المركبات الثقيلة وستكون جاهزة عندما تصل الوحدة في آذار/مارس أو نيسان/أبريل. ومع وصول القوات المعززة، ستكون لدى قوة بعثة الأمم

المتحدة في جنوب السودان قدرة مَزِيْدَة على ردع التهديدات المحتملة للمدنيين، والمشاركة في حماية المدنيين المعرضين للخطر متى أمكن ذلك، والمساعدة على تهيئة بيئة أمنية محسنة تسمح في المستقبل بعودة النازحين داخليا إلى ديارهم بصورة آمنة وطوعية. وخلال موسم الأمطار، تصبح الطرق المائية الداخلية في جنوب السودان الطريق الرئيسية لنقل الأشخاص وكذلك البضائع. ويشكل تركيز النازحين داخليا على طول هذه الطرق المائية، وضرورة حماية الإمدادات التي تنقل عبرها، وحلول موسم الأمطار مع استمرار القتال في مختلف مناطق البلد عوامل توفر كلها مبررات قوية لأن تكون لدى البعثة كتيبة نهرية ضمن عنصرها العسكري. وستكون تلك القدرة النهرية أيضا بديلا أقل تكلفة بكثير عن عملية الإمداد الجوي.

٦٣ - وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، نُشرت وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٣٢ (٢٠١٣) ثلاث وحدات للشرطة المشكّلة يتألف قوامها من ٣٥١ فردا إلى مواقع حماية المدنيين في مجموعات البعثة الكائنة في المناطق الأربع الأكثر تضررا من الأزمة. وفي هذا السياق، نُشرت وحدتان للشرطة المشكّلة (بنغلاديش) آتيتان من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة ثالثة (نيبال) آتية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وتقوم هذه الوحدات، إلى جانب أفراد شرطة الأمم المتحدة الآخرين، بمهام بالغة الأهمية لحماية المدنيين المعرضين لأخطار وشيكة في جوبا (في دار الأمم المتحدة، وفي قاعدة تومبينغ) وبور وبانتيو وملكال، حيث توجد الغالبية العظمى من النازحين داخليا الذين يلتمسون الحماية في مخيمات الأمم المتحدة، وهم أكثر من ٧٤ ٠٠٠ شخص. وتتضمن المهام الموكولة إلى هذه الوحدات حماية النازحين داخليا، وإدارة النظام العام داخل مجموعات الأمم المتحدة، وفحص المواد الخطرة، والسيطرة على أعمال الشغب أثناء توزيع المساعدة الإنسانية، وحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها، وتوفير الحماية للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٤ - وكان لتعزيز البعثة بنشر وحدات للشرطة المشكّلة إسهام كبير في إحلال الأمن والقانون والنظام وحماية النازحين داخليا في مواقع الأمم المتحدة، إلا أن نشر ثلاث وحدات في أربعة مواقع ينشئ تحديات خطيرة تؤثر في قدراتها التشغيلية بسبب الافتقار إلى المعدات المملوكة للوحدات ولوازم الاكتفاء الذاتي والقصور في القيادة والسيطرة. ووحدات الشرطة المشكّلة الثلاث منتشرة في أربعة مواقع لتلبية الحاجة إلى وجود هذه الوحدات في جوبا وبانتيو وملكال وبور، على التوالي، مما يؤثر سلبا على سلامة التسلسل القيادي واللوجستيات. وإضافة إلى ذلك وفي ضوء استجابة هذه الوحدات للأزمة بالنشر الفوري، لم تُنقل إلى البعثة كامل معدات المعسكر، ولا سيما الأصول الثقيلة والثابتة، مما يتطلب تبقي فرقة متأخرة في المعسكر الأصلي.

٦٥ - وهناك أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ نازح داخليا في المناطق المتضررة من النزاع، منهم أكثر من ٧٤ ٠٠٠ شخص موجودون في قواعد البعثة، ولا يتوقع أن يعود هؤلاء إلى ديارهم طوعا وبأمان حتى يقتنعوا بأن هناك بيئة آمنة تسمح بذلك. ولهذا يرجح أن تظل وحدات الشرطة المشكّلة المذكورة تشارك في الأنشطة المتعلقة بحماية المدنيين لفترة مقبلة. وبناء على ذلك سيتعين زيادة عددها إلى أربع وحدات بالنظر إلى ضرورة تغطية البعثة لأربعة مواقع (ملكال وجوبا وبور وبانتيو). وسيكون من الضروري أيضاً نشر هذه الوحدات خارج إطار التعاون بين البعثات من خلال عمليات نشر جديدة تراعى فيها المرونة عند تعديل قوام الوحدات للتغلب على التحديات الخطيرة التي تواجهها البعثة.

الدعم اللوجستي والآثار المالية المترتبة عليه

٦٦ - عند النظر في تعزيز البعثة ونشر قدرات تكملية، سيتعين على الأمانة العامة أن تعيد تقييم قدرة الدعم لدى البعثة إذ أن القدرة الحالية قد لا تكون كافية لاستيعاب التعزيزات.

إعادة تركيز أولويات البعثة

٦٧ - استند التخطيط للأشهر الاثني عشر المقبلة إلى سيناريوهين اثنين هما: السيناريو الأرجح والسيناريو الأسوأ. ويعتمد هذان السيناريوهان كأداتي تخطيط تمكنان الأمم المتحدة من التأهب لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في الوقت المناسب. وقد قدر في السيناريو الأرجح أن تتوقف جزئيا الأعمال العدائية وألا تتمخض المفاوضات السياسية في الأشهر المقبلة عن اتفاق سلام شامل يغطي جوانب النزاع المتعلقة بالحكم والأمن والمصالحة. وسيظل عدد كبير من النازحين داخليا في مواقع الحماية التابعة للأمم المتحدة، لا سيما خلال موسم الأمطار، وسوف تستمر انتهاكات حقوق الإنسان حتما في حالة عدم التوصل إلى اتفاق للسلام وعملية للمصالحة. وستظل العوائق التي يفرضها الجانبان تعترض عمل موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، بما في ذلك القيود على الحركة والطلب على المرافق والإمدادات. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يستمر تدهور الوضع الإنساني من جراء الشلل الذي أصاب الأنشطة الزراعية وفي ضوء عدم وجود علامات تذكر على حدوث انتعاش اقتصادي. أما السيناريو الأسوأ، فهو يتمثل في إمكانية ازدياد القتال والعنف، وانتهاك سلامة مواقع الأمم المتحدة ومن ثم اقتحام قوات الأمن لمواقع حماية المدنيين، وفي استمرار الفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأخيرا وليس آخرا في زيادة مخاطر ضلوع جهات خارجية في النزاع.

٦٨ - وفي ضوء هذين السيناريوهين، لا بد للبعثة من إعادة ترتيب أولويات أنشطتها بحيث توجهها نحو خمسة محاور رئيسية هي: (أ) حماية المدنيين المعرضين للتهديد الوشيك بالعنف؛ (ب) المساهمة في إيجاد الظروف الأمنية المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية حسب الطلب وفي حدود القدرة المتوافرة؛ (ج) زيادة أنشطة رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ (د) تشجيع الحوار بين القبائل وعلى الصعيد الوطني؛ (هـ) دعم آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ودعم الحوار السياسي تعزيزاً لمفاوضات أديس أبابا كلما تطلب الأمر ذلك. ونتيجة لضرورة إعادة ترتيب الأولويات ودعمها لقدرة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على العمل مع كلا الطرفين فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، قامت البعثة بتعديل موقفها وهي بصدد إجراء تحول استراتيجي من وضع يكرس الانخراط في أنشطة حفظ السلام وبناء الدولة وبسط سلطتها إلى وضع يفرض عليها الحياد التام في علاقتهما مع كلا الطرفين. وهذا التحول ضروري لتمكين البعثة من القيام بأنشطة الاتصال والتنسيق مع كلا الطرفين من أجل تنفيذ المهام التي أعيد ترتيب أولويتها تنفيذاً فعالاً في المناطق المتضررة من النزاع.

٦٩ - وإلى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق سلام شامل، ستركز البعثة مشاركتها في أنشطة تعزيز رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وحماية المدنيين المعرضين للتهديد الوشيك بالعنف. وسوف يتعين على البعثة، بصفة خاصة، تعليق أي دعم تقدمه في مجالي العمليات وبناء القدرات لأي من الطرفين إذا كان من شأنه أن يعزز قدرتهما على مواصلة النزاع أو على ارتكاب انتهاكات أو خروقات لحقوق الإنسان أو تقويض عملية تفاوض أديس أبابا. ومع ذلك ستستمر البعثة، تفادياً لمزيد من عدم الاستقرار، في تنفيذ الأنشطة التي كُلفت بها في الولايات التي ظلت حتى الآن بمنأى عن النزاع، شريطة ألا تسهم تلك الأنشطة بشكل مباشر لا في تعزيز القدرات القتالية لكلا الطرفين ولا في تقويض مفاوضات أديس أبابا. وسيقتصر الدعم المقدم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان على قطاع القضاء العسكري وسيتم التركيز فيه على رصد محاكمات المتهمين بارتكاب فظائع وتقديم التقارير عنها.

٧٠ - وستواصل البعثة العمل مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ومؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية الوطنية لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان ورصدها والإبلاغ عنها، ودعم التدريب من أجل تحسين حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف، وتعزيز الأمن حول مواقع حماية المدنيين والمناطق التي يُحتمل أن يعود إليها النازحون داخلياً، ومنع الاعتقال التعسفي أو الاستعمال المفرط للقوة في سياق إدارة حفظ القانون والنظام. وسيترقن التعامل مع جهاز الشرطة الوطنية أيضاً بالانتهاء من استعراض لهذه الأنشطة في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وفي نفس الوقت، لا بد أن تحتفظ البعثة

بقدره قوية في مجالي الإنذار المبكر والشؤون المدنية في الولايات التي لم تندلع فيها أعمال العنف وأن تتعاون على المستوى المحلي مع المجتمعات المحلية لكي تساعد في تقليل أي مخاطر تنذر بتأجج مزيد من العداوات القبلية في أنحاء البلد.

٧١ - وقد كانت الأزمة في ولاية جونقلي عموماً وفي محلية بيبور خصوصاً محوراً استراتيجية حماية المدنيين وأنشطتها التي اعتمدتها البعثة منذ ٢٠١١/٢٠١٢. وكان المقصود من الجهود المبذولة لجلب جميع الطوائف في ولاية جونقلي إلى طاولة المفاوضات تسوية النزاع القبلي الذي بلغ أشده مع توالي الغارات والهجمات الانتقامية المتبادلة بين قبيلتي اللو نوير والمورلي. وشاركت البعثة في مبادرات الأساقفة لإجراء مفاوضات بين ديفيد ياو ياو والحكومة، ودعمتها. وبعد التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية بين ديفيد ياو ياو والحكومة، شهدت محلية بيبور قدراً من السلام والاستقرار. وبدأ تشغيل قاعدة الدعم التي أنشأتها البعثة في محلية بيبور واستأنف عنصر الشؤون المدنية الأنشطة التي كُلف بها. وأصبح هناك الآن تنسيق وتعاون بين قوات ديفيد ياو ياو والسلطات الوطنية، كما توافد المدنيون عائدون إلى مدينة بيبور وبدأوا يتنقلون بحرية. وستقوم البعثة، تمثيلاً مع مسؤوليتها عن تقديم الدعم لتوطيد السلام، بمساعدة الأساقفة الذين قاموا بدور محوري أثناء المفاوضات من خلال دعم جهودهم للتوعية بفوائد السلام في بيبور وبوما وقرى أخرى. وسيرتبط بذلك دعم البعثة لمبادرات بناء السلام فيما بين أبناء قبيلة المورلي. وإدراكاً للحاجة الماسة إلى عودة الجهات العاملة في المجال الإنساني إلى هذه المحلية، ستدعم البعثة عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ البرامج دعماً لعملية السلام.

٧٢ - واقترح إعادة الترتيب المؤقت للأولويات فيما يتعلق بالمهام المنوطة بالبعثة يعرض على مجلس الأمن لكي يقره رسمياً، ريثما يتم استعراض الولاية على نحو أكمل وأشمل حال توصل طرفي النزاع إلى اتفاق سياسي شامل. وسيكون من الضروري الحصول على تعزيزات للعنصر العسكري وعنصر الشرطة لمدة سنة واحدة، لدعم إعادة ترتيب الأولويات ومواجهة التحديات التي تفرضها البيئة السياسية والأمنية الجديدة.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٧٣ - لقد عانى شعب جنوب السودان معاناة تفوق الاحتمال قبل أن يصبح أبناؤه مواطنين لهم دولتهم المستقلة. ومما يؤسف له أن تلك المعاناة احتدت منذ اندلاع العنف في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ولقلما شهد العالم قدراً مماثلاً من الموت والدمار والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وموجات التزوح في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة. إن القيادة

المسؤولة عن هذا النزاع لا بد أن تصغي لنداءات السكان وأن تضع حدًا لأعمال العنف والمعاناة على الفور.

٧٤ - وفي تقريره السابق إلى مجلس الأمن، ذكرت أن جنوب السودان في مفترق طرق، وأن أهم عامل محدد لمساره سيكون الديناميات الداخلية في الحركة الشعبية لتحرير السودان والكيفية التي ستدار بها. إلا أن النداءات التي وجهتها الأطراف المعنية الداخلية والإقليمية داعية للمصالحة بين قادة الحركة الشعبية ذهبت أدراج الرياح، وازدادت حدة التوتر.

٧٥ - وإنها للأسفة أن يغرق جنوب السودان في أزمة حادة كمثل هذا النزاع المحتدم فيه حالياً. والأضرار الناجمة عن هذا النزاع في هذه الفترة القصيرة لا تُعد ولا تُحصى. فهو لم يسفر فحسب عن خسائر فادحة في أرواح الأبرياء، بل إنه أدى إلى التدمير الكامل لمدن كبرى مثل بور وملكال وبانتيو وإلى فرار نحو مليون شخص نازحين أو طالبين الملاذ في الخارج. كما تقطعت بالسكان سبل العيش ودُمرت الأسواق، والأهم من ذلك أن القيود على الحرية تمنع سكان المناطق الريفية في الولايات الأكثر تضرراً من ممارسة القنص وصيد الأسماك ومن زراعة المحاصيل، مما يخشى معه أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي المتزايد بالفعل إلى مجاعة تحتاج تلك المناطق. وتفككت جزئياً المؤسسات الأمنية، وخصوصاً الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتآكلت شرعيتها على نطاق واسع من جراء الفضائع التي ارتكبتها. وتآججت العداوات العميقة والجروح القديمة بين القبائل واستفحلت. وتبدد الاستثمار الذي تم توظيفه في بناء القدرات في العديد من القطاعات، وذهبت النوايا الحسنة التي كسبها جنوب السودان من المجتمع الدولي أدراج الريح.

٧٦ - لقد خذل قادة جنوب السودان السياسيين جميعاً شعبهم وتسببوا في نكسة شديدة لبلد كان في الأصل يكافح للتخلص من الهشاشة التي تعتريه، وذلك عندما تقاعسوا عن احتواء الخلافات وصراعات القوى داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان المتولية مقاليد الحكم، فخرجت عن نطاق السيطرة وتسببت في اندلاع نزاع مدمر ونشوب أزمة وطنية. وفي حين يُعتبر إعلان السيد مشار انتو أنه ينحي بالقوة حكومةً منتخبةً أمراً غير مقبول، فإن كلا الجانبين يتحمل الآن كامل المسؤولية عن وضع حد فوراً للاقتتال العنفي والخسائر المستمرة في الأرواح والأزمة الإنسانية المستفحلة. ويمكن للطرفين، من خلال الامتثال التام لاتفاق وقف الأعمال العدائية الذي وقعه في ٢٣ كانون الثاني/يناير برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والتعاون الكامل في سياق عملية سياسية شاملة للجميع، أن يضعوا البلد في مسار يفضي إلى إحلال السلام وتحقيق مصالحة وطنية عميقة وإجراء إصلاح جوهري بنيوي شامل.

٧٧ - وقد حقّق لشعب جنوب السودان أن يعقد آمالا كبيرة عند حصوله على الاستقلال في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. والسبيل الوحيد إلى تحقيق هذه الآمال المشروعة يتمثل في الحكم الرشيد من خلال مؤسسات ديمقراطية شاملة للجميع وفي تقديم الخدمات الأساسية التي حرم منها هذا الشعب لوقت طويل جدا. وثمة فرصة في كل أزمة، وهي فرصة لإجراء تغييرات جذرية استنادا إلى الدروس المستفادة وتصحيح الأخطاء. ولكي تُغتَنَم هذه الفرصة، يجب أن يتوقف العنف ويجب على الحكومة أن تضطلع بمسؤوليتها عن حماية جميع مواطنيها. ولا بد أن تسعى أطراف عملية السلام الجارية في أديس أبابا إلى معالجة الأسباب الجذرية لاستمرار هشاشة الوضع في جنوب السودان وعدم استقراره، وأن تأخذ بالتحول الديمقراطي في هذا البلد بوصفه عنصرا ضروريا لا غنى عنه للحكم الرشيد. وإنني أدعو الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى معالجة أزماتها السياسية الداخلية على الفور. وأدعو الحكومة وجميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان إلى أن يَغتَنِمُوا الفرصة التي تتيحها لهم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الشركاء الإقليميين للدخول بحسن نية في حوار يفضي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة نظام للحكم الديمقراطي المنفتح يمكنه أن يلبي الاحتياجات الأساسية للسكان ويحمي حقوق الإنسان الواجبة لهم.

٧٨ - ويبحث البعد العرقي لعمليات القتل والاعتداءات على القلق الشديد. ويجب أن يبذل السكان المتضررون وقادة مجتمعاتهم المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيون كل جهد ممكن من أجل بدء عمليات تضميد الجراح وتحقيق المصالحة لإنقاذ جنوب السودان من السقوط في هوة أعمق. وكي ترسخ المصالحة وتنجح، لا بد أيضا من أن تكون هناك مساءلة. وسيقتضي ذلك أن تُردّ العدالة المظالم التي يعاني منها الكثيرون. وستقف الأمم المتحدة إلى جانب شعب جنوب السودان، وإنني أتعهد ببذل كل جهد ممكن لضمان أن تتحقق الآمال وأن يُقدّم مرتكبو الجرائم بحق المدنيين إلى العدالة. وفي هذا الصدد، تعرب الأمم المتحدة عن استعدادها لتقديم الدعم إلى لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي، إذا ما طلب إليها ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، وحسب الزوم والإمكان وبالتنسيق مع سائر الشركاء المحتملين، وتشجع المنظمة إنشاء هذه اللجنة وتفعيلها في أقرب وقت ممكن.

٧٩ - وكانت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد نشرت لمساعدة شعب جنوب السودان في بناء دولة جديدة، وهي لا تزال ملتزمة بذلك الهدف. وخلال النزاع الجاري، ستشكل البعثة وجودا دوليا محايدا ومستقلا يواصل تقديم المساعدة لجميع ضحايا النزاع وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف. ويجب أن تتمثل الأولوية الرئيسية، ما دام النزاع مستمرا، في تلبية احتياجات الناس، ومئات الآلاف من النازحين، وضحايا الاعتداءات، والآلاف من الأشخاص الذين سيعانون من تعطل سبل كسب الرزق.

٨٠ - وسينصب التركيز الرئيسي للبعثة على حماية المدنيين، وحقوق الإنسان، والمساهمة في إيجاد الظروف الأمنية المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية، حسب الطلب وفي حدود القدرة المتوافرة، في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع. وستقوم البعثة بحماية الأشخاص المحتاجين لمثل هذه الحماية، في حدود الوسائل المتاحة لها. وسيكون حياد البعثة في المستقبل شرطاً لازماً لجميع أعمالها في جميع أنحاء البلد ما دام النزاع مستمراً.

٨١ - وفي حين أن بعض المناطق تضرر بدرجة أقل من مناطق أخرى، تظل الأزمة وطنية. وستواصل البعثة، في حدود الوسائل المتاحة لها، تيسير مبادرات المصالحة على الصعيد المحلي، كما ستواصل عملها في مجال بناء القدرات فيما يتعلق منه بحماية المدنيين وضمان احترام حقوق الإنسان.

٨٢ - وفي المناطق الأقل تضرراً التي لا يوجد فيها قتال، من الضروري أن تحتفظ البعثة بقدرة قوية على الإنذار المبكر. ومن المهم أيضاً توافر القدرة على التعامل مع المجتمعات المحلية من أجل المساعدة في التقليل من المخاطر التي تنذر بتأجج مزيد من العداوات القبلية، على النحو المذكور سابقاً في هذا التقرير. وستواصل البعثة الاضطلاع بأنشطتها التي صدر بها تكليف، رهناً باستعراضها في إطار سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان، وذلك لمنع مزيد من عدم الاستقرار وما دامت هذه الأنشطة لا تعزز قدرات الأطراف لا على الانخراط في النزاع ولا على تقويض مفاوضات أديس أبابا. وسوف توجه هذه المبادئ عمل البعثة في جميع أنحاء البلد لفترة مؤقتة تمتد إلى حين تمكن عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من تيسير حل للأزمة يتسم بالاستدامة والشمول. وحالما تنتهي عملية السلام التي ترعاها الهيئة، ستتشاور الأمانة العامة مع الحكومة والجهات الفاعلة في جنوب السودان وشركاء أسرة الأمم المتحدة بشأن وضع توصيات لولاية جديدة تدعم تحقيق الاستقرار في جنوب السودان.

٨٣ - وعلى النحو المشار إليه في هذا التقرير، أتوقع أن يستمر انعدام الأمن لبعض الوقت في الولايات الأكثر تضرراً من النزاع، وأن تستمر مخاوف النازحين من العودة إلى ديارهم إلى أن تهيأ بيئة أمنية مؤاتية. ولذلك، أطلب أن ينظر مجلس الأمن في الإذن بزيادة مؤقتة في القوام العسكري للبعثة بحيث يبلغ ١٢ ٥٠٠ فرد (انظر الفقرات من ٥٣ إلى ٦٠ أعلاه) وبزيادة مؤقتة في قوام شرطة البعثة قدرها أربع من وحدات الشرطة المشكلة (انظر الفقرات من ٦١ إلى ٦٣ أعلاه). وأعتزم نشر الكتائب الخمس الإضافية المطلوبة على ثلاث مراحل. وهذه الموارد الإضافية المطلوبة ستوفر مزيداً من الدعم للبعثة في مجال حماية المدنيين.

٨٤ - ولا يمكن حل النزاع ومعالجة مخاوف المدنيين الذي يحول دون عودتهم إلى ديارهم إلا من قبل القادة السياسيين لجنوب السودان. وأدعو جميع الأطراف إلى الالتزام الكامل بإيجاد حل دائم للأسباب الجذرية للنزاع. وأدعو القيادة العسكرية لكلا الطرفين إلى إنهاء النزاع وضمان حماية المدنيين. وأذكرهما بالتزامهما بموجب القانون الإنساني الدولي. وأخيراً، أذكرهما بأن جميع المسؤولين عن الفظائع والاعتداءات يجب أن يخضعوا للمحاسبة.

٨٥ - وقد أحطت علما مع بالغ القلق بانتهاكات اتفاق مركز القوات وحوادث التحرش بموظفي الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويجب أن يتوقف الجميع فوراً عن ارتكاب هذه الانتهاكات وعن حالات التحرش هذه. وإني أهيب بالمجتمع الدولي أن يقنع جميع أصحاب المصلحة بالحاجة الماسة إلى تمكين الأمم المتحدة من العمل والتنقل بحرية في جنوب السودان.

٨٦ - وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الوقت المناسب لحل النزاع وأعرب عن تأييدي التام لعملية الوساطة الجارية. وأدعو الهيئة إلى جعل عملية الوساطة شاملة قدر الإمكان وإلى إبقاء الحكم الرشيد وحقوق الإنسان في صدارة الاهتمام في جميع الجهود التي تبذلها.

٨٧ - وأود أن أوجه الشكر إلى مجلس الأمن لاتخاذ القرار ٢١٣٢ (٢٠١٣) في الوقت المناسب، وأن أعرب في هذا السياق أيضاً عن شكري لقيادات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إضافة إلى البلدان المعنية المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لتوفيرها القوات العسكرية ووحدات الشرطة وأصول العتاد الجوي الإضافية في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات.

٨٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصة، هيلديه جونسون، وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عملهم الدؤوب في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص الشكر لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية التي تعمل أيضاً في ظل ظروف شديدة القسوة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للمحتاجين إليها.

مصفوفة تنفيذ التعزيزات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

النوع	الوحدات المتوخى نشرها في المرحلة ١ (آذار/مارس ٢٠١٤)	الوحدات المتوخى نشرها في المرحلة ٢ (حزيران/يونيه ٢٠١٤)	الوحدات المتوخى نشرها في المرحلة ٣ (أواخر عام ٢٠١٤)
المشاة	نيبال: ٣٥٠	نيبال: ٥٠٠	الكتيبة ١: ٨٥٠
	غانا: ٣٠٠	غانا: ٥٥٠	الكتيبة ٢: ٨٥٠
	رواندا: ٨٠٠	كينيا: ٣١٠	
دعم الطيران	بنغلاديش: ٣ طائرات عمودية متوسطة للأغراض العسكرية (ترتيبات التعاون بين البعثات)		٩ طائرات إضافية من الطائرات العمودية المتوسطة المخصصة العسكرية للأغراض ١٦٥ ١ وحدة نهرية ٢٠٠
الدعم النهري			
أنواع أخرى		المستوى الثاني: ٦٣	سرية هندسية، بنغلاديش: ٢٧٥ ٣ مقار قطاعية: ١٢٠
المجموع	١ ٤٥٠	١ ٤٢٣	٢ ٤٥٠

(أ) ما عدا ٣ طائرات عمودية للأغراض العسكرية (بنغلاديش) تُقدم في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات.

خريطة

